جامعة الملك سعود
كلية الاداب
الدراسات الاجتماعية

معوقات تمكين المرأة السعودية من المشاركة السياسية

إعداد
الدكتورة / نورة صياح مناور العنزي

المقدمة:

احتلت المرأة مكانة اجتماعية واقتصادية وسياسية ودينية متميزة في مختلف العصور ولعبت دوراً فاعلاً في شئون الحياة وقد تباينت أهمية وأشكال هذا الدور وهذه المكانة باختلاف الأزمنة ففي المراحل الأولى للتاريخ كانت مكانة المرأة في مرتبة عالية جدا،وشكل وجودها رمزاً من رموز الأنتاج .

وتعتبر المرأة العربية بشكل عام عنصراً مهماً في عملية التنمية،وإذا ما أريد لهذا العنصر أن يكون فعالاً فلابد أن تتوفر للمرأة معطيات أساسية تمكنها من المساهمة الإيجابية في حركة التنمية وتوجيهها.

ورغم اضطلاع المرأة العربية بأدوار كبيرة في الاقتصاد الدولي والوطني والأسري إلا أنها لا تزال تتمتع بموقع أقتصادي وسياسي واجتماعي أقل حظاً من الرجل ولا تزال الزيادة الكمية في مشاركتها في سوق العمل لم تقابلها تحسينات نوعية حيث لاتزال المرأة توجه معايير عمل غير متساوية وفرص تأهيل وتدريب غير تكافئة وتركيز نسبياً في وظائف أنثوية وتعثر في إيجاد طرق للتوفيق بين الواجبات المهنية والمسئوليات المنزلية، والتي لا يمكن تجاهل تأثيرها الكبير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ،كما ازدات معاناتها مع التطور التكنولوجي وأثرت العولمة عليها بشكل سلبي حيث لم تواكب التطور التكنولوجي ولم تأخذ نصيبها الكافي من التأهيل والتدريب مما أدى إلى الاستغناء عن خدماتها في كثير من الأحيان وزادت بطالة النساء وزاد فقرهن.

والواقع أن ما تحقق من تقدم فعلي في حجم مشاركة المرأة في التنمية يقل بكثير عن ما تضمنته الاتفاقيات الدولية والعربية حيث تشير البيانات المستخلصة من الدراسات والإحصاءات التي تقدم من المؤسسات المهتمة بأوضاع المرأة وقضاياها أو عبر تقارير منظمات غير حكومية، على أن أكبر نسبة من الأمية بين النساء تبلغ ٨٠% ونسبة بطالة النساء ضعف بطالة الرجال بين الشباب العربي من عمره ١٩- ٣٠ سنه.

ويعتبر تحقيق المساواة بين الجنسين أمر هاماً لعملية التنمية، حيث يصبح كلما من الرجل والمرأة شريكين في إتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك القرارات الخاصة بتحسين مستوى حياة كل منهما.

وتجدر الإشارة أن هذه الدراسة أكدت على ضرورة تمكين المرأة من المشاركة في التنمية في جميع ابعادها وذلك للنهوض بمكانة المرأة العربية عارضة الاليات الأمم المتحدة والقوانين العربية والتحديات التي تحد من مشاركتها ودور الخدمة الأجتماعية في التقليل من هذه التحديات وتفعيل مساهمة المرأة العربية بالتنمية.

مشكلة الدراسة :

تعد قضية التنمية من أهم القضايا التي يزداد الاهتمام بها يوماً بعد يوم في كل المجتمعات النامية والمتقدمة على حد سواء، إذ تسعى المجتمعات لتنمية ثرواتها المادية

والبشرية ، ويعتبر العنصر البشري بنوعيه من أهم موارد المجتمع الصانعة للتنمية والهدف لها في ذات الوقت (فؤاد،٢٠٠٠: ٣٤٩)

ولا يستطيع أي مجتمع الرقي والتقدم بنصف طاقته البشرية فقط بينما النصف الآخر معطلاً ومهمشاً دون استغلال طاقته لذلك تسعى المجتمعات إلى النهوض بالمرأة ومشاركتها في مسيرة التنمية جنباً إلى جنب مع الرجل لكي يحققا أفضل عائد ممكن في التنمية.

وتشكل النساء تقريباً (٥٠%) من سكان العالم كما تمثل نسبة النساء في السعودية (٤٨.٩%) من إجمالي عدد السكان طبقاً لإحصاء عام ٢٠١٠ .

ولما كانت المرأة تمثل نصف القوى البشرية في المجتمع لذا فقد أصبحت مشاركتها في كافة القطاعات بالمجتمع ضرورة لا غنى عنها . فالمرأة أصبحت في كل المجتمعات المتقدمة والمتخلفة من أهم العناصر الفاعلة في المجتمع ، أي نصفه من الناحية الديموغرافية ، ومن ناحية البناء الاجتماعي ومن ناحية القوى أو الموارد البشرية المنتجة والفاعلة والمؤثرة فكل أدبيات التنمية والتحديث والتغيير بكل أشكاله تجمع على أن مشاركة المرأة في الحياة العامة عموماً والحياة السياسية خصوصاً هو السبيل الأنجح والأسرع لتقدم المجتمع وترقيته في جميع مناحي الحياة(الليثي،هبة ٢٠٠٤، ١٥٣).

حيث تسعى الأهداف الإنمائية خلال الألفية الثالثة – لتحسين مناخ الحياة في العام خاصة لمواطني الدول النامية بحلول عام ٢٠١٥ ، وذلك بخفض معدلات الفقر الشديد إلى النصف والقضاء على الفجوة بين الإناث والذكور في التعليم والعمل والمشاركة بفاعلية في شتى مجالات الحياة محمود،رفيقة ١٩٩٧: ١).

ويرجع ذلك إلى أهمية دور المرأة في عملية التنمية السياسية كونها عانت طويلاً من تهميش دورها في المشاركة العامة فما زالت هي الأقل حظاً في التعليم ونيل فرص العمل ، لذلك يعتبر التحدي الأكبر الذي يواجه المجتمع اليوم هو تحويل العنصر البشري إلى عنصر فاعل في التنمية وخاصة المرأة حيث يعد وضع المرأة في أي مجتمع أحد المعايير الأساسية لقياس درجة تقدمه وأصبح موضوع المرأة من الموضوعات المطروحة الآن بقوة على كل المساحات وفي شتى الاتجاهات ولعل ذلك يعود إلى أن وضعها في أي مجتمع يعتبر مقياساً لمدى تطور ونمو المجتمع تقريباً ، لأن النساء يشكلن نصف عدد السكان وبالتالي نصف طاقة المجتمع الإنتاجية علماً بأن عدد الإناث في ج.م.ع وفقاً لتعداد عام ٢٠١٣ للسكان قد بلغ (٩,١٨٠,٤٠٣) وهو ما يعادل ٤٩.١ % من عدد السكان الكلي للمواطنين(مصلحة الأحصاء ٢٠١٣، المملكة العربية السعودية) .

كما وضح تقرير مجلس الشورى لعام ٢٠١٠ أن وصول المرأة إلى ما نصت عليه القوانين من حقوق لا تزال بعيدة المنال(تقرير مجلس الشورى السعودي).

نظراً لأنها أما تجهل حقوقها أو فقيرة لا تستطيع حتى المطالبة بها أو الدفاع عنها حيث ارتفاع نسبة الأمية والمصاعب الاقتصادية والبطالة وضعف التحصيل التعليمي ، بالإضافة إلى عدم وجود ثقافة بديلة تشتمل على قيم المساواة وعدم التميز والعدالة والتسامح ، ولعل ذلك يؤدي إلى وعي المرأة بمعظم حقوقهن القانونية والسياسية والاجتماعية ترفا لا يمكن تحقيقه(رضوان،زينب ١٩٩٩: ٥٤).

كما أن تقرير التنمية البشرية يشير إلى هشاشة أوضاع النساء ويشير هذا المفهوم إلى التعبير عن جوانب عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية التي قد تعانيها النساء في مختلف المجتمعات كما تظهر بعض مؤشرات التنمية البشرية أو مستوى معيشة الحياة ونوعيتها أو مستوى جودة الحياة تظهر النساء أدنى بكثير من مثيلتها بالنسبة للرجال فمؤشرات التغذية ومنها (الهزال ، الأطفال ناقص الوزن ، حديث الولادة) ، مؤشرات الصحة (وفيات الرضع والأطفال والأمهات) مؤشرات التعليم (أمية النساء ، ومعدلات الفقر في مراحل التعليم الابتدائي ، الإعدادي ، الثانوي) ومؤشرات إسهام النساء في النشاط الاقتصادي والحكم وصناعة القرار تبدو كما أقل من نظيرتها للرجال(منقريوس،نصيف ١٩٩١ : ٤١٥).

ولقد أكدت العديد من المؤتمرات الدولية والمحلية على ضرورة حماية حقوق النساء باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان .

كما دعت المواثيق الدولية لحقوق الإنسان ومنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وكافة القرارات الخاصة بحقوق المرأة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إنهاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة وتمكينها في كافة المجالات السياسية والقانونية وغيرها ، وأهم تلك الاتفاقيات الخاصة بإنهاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة والتي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٩ وكانت مصر من أوائل الدول الموقعين عليها من الدول العربية(السمالوطي، أقبال ٢٠٠١ : ٣٩٥- ٣٩٦).

وأن بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تزايد الاهتمام الدولي بقضايا المرأة ، فقد أكد ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ في المادة الأولى على تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين النساء والرجال . وتعتبر المادة (٥٥) من الميثاق التي تقرر حقوق الإنسان على أساس عالمي ودون تمييز ولا تفريق بين النساء والرجال ، قاعدة قانونية ملزمة لجميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة ، وفي عام ١٩٤٨ صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي أوضحت نصوصه التوجه نحو حماية حقوق المرأة واهتم بالأسرة حيث اعتبرها الخلية الطبيعية والأساسية في المجتمع ولها حق التمتع بحماية المجتمع الدولي ، وفي عام ١٩٥٢ أعدت مفوضية مركز المرأة بالأمم المتحدة معاهدة حقوق المرأة السياسية ، والتي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي عام ١٩٦٧ أجازت الأمم المتحدة إعلاناً خاصاً بالقضاء على التميز ضد المرأة ودعت إلى تغيير المفاهيم وإلغاء العادات السائدة

التي تفرق بين الرجل والمرأة ، مع الاعتراف بأن المنظمات النسائية غير الحكومية هي القادرة على إحداث هذا التغيير .

وفي عام ١٩٦٨ صدر إعلان طهران والذي أصدره المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان والذي تضمن في الفقرة ١٥ منه بأن يتحتم القضاء على التمييز الذي لا تزال المرأة ضحية له في عديد من أنحاء العالم وتخص الباحثة المملكة العربية السعودية مقر أجراء الدراسة.

وقد صدر عام ١٩٦٩ إعلان التقدم والإنماء في الميدان الاجتماعي والذي صدر عن الأمم المتحدة وتضمنت المادة (٤) منه على منح الأسرة بوصفها وحدة المجتمع الأساسية الحق في المساعدة والحماية التي تمكنها من الاضطلاع بمسئوليتها داخل الجماعة .

وفي عام ١٩٧٣ بدأت مفوضية حركة المرأة بالأمم المتحدة في إعداد معاهدة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، وفي عام ١٩٧٤ صدر الإعلان العالمي بشأن حماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والنزاعات المسلحة ، وفي عام ١٩٧٥ تبني المؤتمر العالمي المرأة في المكسيك وثيقة رئيسية هي إعلان المكسيك في مساواة النساء وإشراكهن في التنمية والسلام والخطى العالمية لتنفيذ أهداف يوم المرأة العالمي ، وفي عام ١٩٧٦ أكدت المادة ٣ من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على ضمان الدول مساواة الذكور والإناث في حق التمتع بجميع الحقوق المنصوص عليها في ذلك العهد وفي عام ١٩٧٩ اعتمدت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وفي ٣ ديسمبر ١٩٨١ أصبحت سارية المفعول بعد توقيع خمسين دولة عليها ، وفي ذات العام أصدرت منظمة العمل الدولية اتفاقية العامل إلى المساواة المطلقة في الفرص والمعاملة بين العاملين والعاملات ذوي المسئوليات العائلية وتمكينهم من شغل الوظائف دون التعرض لأي تمييز .

وفي عام ١٩٩٤ عقد مؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية وكان من الأهداف التي سعى إليها تحقيق مساواة بين الرجل والمرأة ومن الإجراءات لتحقيق أهداف المساواة إزالة جميع الحواجز القانونية والسياسية والاجتماعية التي تعترض المرأة ومساعدة المرأة على إقرار وإعمال حقوقها وفي عام ١٩٩٥ عقدت لجنة مركز المرأة بالأمم المتحدة مؤتمر بكين والذي صدر عنه إعلان بكين والذي نفى بأن حقوق المرأة هي حقوق الإنسان وأضاف العديد من المصطلحات المتعلقة بالعلاقة بين الذكر والأنثى وحقوق المرأة على حدة والطفلة الأنثى وركز على مفهوم الجندر وطالب بضرورة تغيير الصور النمطية للمرأة في المجتمع والإعلام ، وفي عام ٢٠٠٠ أصدرت الأمم المتحدة وثيقة بكين (٥)حيث طالبت بتعزيز الحملات الجندرية والتدريب على المساواة بين النساء والرجال والفتيات والفتية للقضاء على استمرار الصور النمطية التقليدية الضارة ، وفي عام ٢٠٠٥ عقدت لجنة مركز المرأة بالأمم المتحدة مؤتمر بكين + ١٠ والذي أقر في وثيقته مبدأ المساواة في النوع وركز على بنود وثائق بكين السابقة (العلي،فوزية ١٩٩٤ : ٥٤).ويعتبر

النهوض بالمرأة وتحسين مكانتها في المجتمع وأشراكها في السياسة العامة للمجتمع هو أساس تحقيق التنمية المستدامة وأساس النهوض به، كما ارتبط مفهوم التنمية بمفهوم التمكين الذي أصبح بدوره يستخدم كبديل لمفهوم التنمية في دراسات وبحوث المرأة والشباب(مسعود،أماني ١٩٨٨: ٣٨) .فمشاركة المرأة الجدية تبدأ من المشاركة الاجتماعية في دائرة الأسرة ، حيث تبدي المرأة رأيها بكل حرية في القرارات الأسرية . تطرح البدائل وتناقشها في هذه الدائرة ، فتتاح لها حرية صنعها واتخاذها ، حيث تؤكد الدكتورة رفيقة سليم حمود على أهمية مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات، ليس فقط على مستوى الأسرى ، بل على مستوى كافة الدوائر والأصعدة ، حيث قالت : تسمح المشاركة في اتخاذ القرارات للأفراد بالتأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في حياتهم ، بحيث تصبح تلك القرارات أكثر استجابة لحاجاتهم من هذا ضرورة مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في مواقع اتخاذ القرارات على كافة الأصعدة حتى تتمكن من تحسين ظروف حياتها (حمود،١٩٧٧: ٧٣).تتبع أهمية مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات من ناحية تأثيرها بشكل مباشر أو غير مباشر على حياتها وتلبية احتياجاتها ، بحيث تكون المرأة في موقع مناسب لما تأمله وتطمح إليه من هذه المشاركة، فهي أقدر وأفضل على تحديد أهدافها من هذه القرارات ، ولذلك تصبح مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات سواء في دائرة الأسرة أو في الدوائر الأخرى المتعلقة بالشؤون العامة أكثر من ضرورة .

من بين الدوائر المؤثرة والمشجعة على تجسيد ضرورة مشاركة المرأة دوائر المجتمع المدني، فالعضوية في هذا المجتمع تهيئ للمرأة ظروفا حسنة وممكنة لتحقيق مشاركتها السياسية وفي رسم السياسات العامة للدولة وتحديد مسار المجتمع وتنظيمه وتوجيهه والإسهام في صنع القرار الإستراتيجي ،.

وبالرغم من تزايد الاهتمام العالمي والمحلي بالمرأة ودورها في تنمية المجتمع وضرورة مشاركتها في كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وبالرغم من تعدد الحقوق المدنية والسياسية التي كفلها القانون للمرأة منذ فترة طويلة إلا أنه من الملاحظ ضعف مشاركة النساء في المجال السياسية (المغوال، نجوى واخرون، ٢٠٠٠: ٤١) ويرجع ذلك أنها ما زالت تعاني من الفقر والحرمان وخاصة في الدول الفقيرة وإذا كان هذا ينطبق على المرأة بصفة عامة إلا أن المرأة أكثر معاناة حيث وصفتها الأمم المتحدة في تقريرها الصادر عام ٢٠٠٠ أنها أفقر الفقراء كما أن هناك عوائق أخرى تقف في سبيل تقدم المرأة وهي الفقر ، التعليم ، الصحة ، العنف ، المشاركة الاقتصادية ، المشاركة في السلطة وصنع القرار ، الأجهزة الوظيفية الدولية ، حقوق الإنسان ، الإعلام ، البيئة والتنمية (السمالوطي، ٢٠٠١: ٣٩٠).

أخيرا ترى الباحثة إن تمكين المرأة السعودية أو المرأة في العالم ضرورة عصرية أملتها ظروف البيئة العامة والخاصة . فبيئة المجتمعات الخارجية محفوفة بالفرص والتهديدات . فإما ندرك أهميتها ونعمل جاهدين للاستفادة من مجموعة الفرص التي تقدمها لنا هذه البيئة الخارجية لنتحرر أكثر من أشكال التبعية باستخدام العلم وتطبيقاته التقنية في

كل مجالات حياتنا . ونعمل على اكتسابه واكتساب طرق استخداماته التقنية لتدريب القوى البشرية المتاحة لبيئتنا الداخلية ، دون تمييز على أساس نوعي أو ثقافي . وإما نتهاون ونجمد ونكرس التخلف العام في كل الميادين ولكل الفئات الاجتماعية ونفتح الباب واسعاً أمام التهديدات وننغلق على أنفسنا في دائرة الجهل ، والأمية والحرمان والتخلف بكل أشكاله . إن مفهوم التمكين استخدام كاستراتيجية للتنمية وكمدخل أساسي وحديث لتفعيل المشاركة السياسية والاجتماعية للمرأة في البلاد العربية خصوصاً وبلدان العالم الثالث عموماً . وعليه تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول تحديد معوقات تمكين المرأة من المشاركة في السياسة .

أهمية الدراسة:.

١ – تمثل المرأة قطاع عريض في المجتمع إذ تبلغ نسبتها(٤٩.١%) من جملة سكان السعودية وأن هناك اهتمامً متزايداً من الأجهزة المسئولة في الدولة ، وكذلك كافة التخصصات المهتمة بدراسة قضاياها ومشكلاتها ووضع حلولاً لها .

٢ - توصيات مؤتمر المرأة التي عقدت على مستوى الدول بضرورة الاهتمام بالبرامج والمشروعات التي تقدم للمرأة لتحقيق أهداف الألفية الثالثة للتنمية .

٤- كما أوصى تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠١٢ بتمكين المرأة . عبر إتاحة جميع الفرص خاصة تلك الممكنة من بناء القدرات البشرية لها على قدر ماتمليه الفرص من المساواة مع الذكور وكذلك اكتساب المعرفة وتوظيفها بفاعلية في بناء القدرات البشرية وتوظيفها بكفاءة في جميع صفوف النشاط المجتمعي .

أهداف الدراسة

معوقات تمكين المرأة من المشاركة السياسة في المجتمع السعودي.

الأهداف الفرعية:

١. تحديد المعوقات الاجتماعية التي تحد من المشاركة السياسية للمرأة.
٢. تحديد المعوقات الأقتصادية التي تحد من المشاركة السياسية للمرأة.
٣. تحديد المعوقات السياسية التي تحد من المشاركة السياسية

مفاهيم الدراسة:

المعوقات:

أ- المفهوم اللغوي : ويشير معجم أكسفورد إلى أن المعوق هو ذلك الشي الذي يعوق من التقدم سواء يرجع ذلك إلى عوائق طبيعية أو مصطنعه مما يؤدي إلى صعوبة اجتياز المواقف (Oxford Dictionary, 2005: 627).

ب- الاصطلاحي: يقصد بها العوامل التي تؤدي إلى الانحراف عن النموذج المثالي وتحول دون تحقيق الأهداف التي يسعى إليها" (خاطر،١٩٩٩: ٨٧).

ج- المفهوم الإجرائي: يقصد بالمعوقات في هذه الدراسة الصعوبات التي تحد من تمكين المرأة في المشاركة في الحياة السياسية والتي حددتها الباحثة أجتماعية ، اقتصادية، سياسية.

التمكين:

إن محاولة طرح تعريفاً لمفهوم تمكين المرأة يعد أمر في غاية الصعوبة لكثرة استخدامه وندرة تعريفة لدرجة أنه أصبح بمثابة كلمة طنانة وذلك لكثرة ترددة في المحافل والمؤتمرات الدولية دون طرح تعريفاً محدداً له الأمر الذي ترتب عليه صعوبة تحديد ماهيته وأبعاده ومؤشراته.

يرى الأتجاة الذي ينظر لمفهوم التمكين من خلال المدلول اللغوي للكلمة، أن كلمة تمكين في اللغة العربية ترجع إلى الفعل (مكن) أي جعله قادراً على الشي أو تعني إعطاء السلطان والحكم والقوة وعرفت كلمة التمكين من خلال الفعل يمكنpower بأنه إعطاء السلطة الرسمية أو القوة(عبد الحميد،٢٠٠٦: ٨٥).

وعرف التمكين في قاموس وبستر على أنه عملية منح السلطة والقوة القانونية(مصطفى،٢٠٠٧: ٥١)

والتمكين كمفهوم حديث ظهر في التسعينات من القرن العشرين ويعترف بالمرأة عنصرا فاعلاً في التنمية ويسعى للقضاء على كل مظاهر التمييز ضدها، من خلال آليات تمكينها من تقوية قدراتها والأعتماد على الذات(قنديل،٢٠٠٧: ١٥).

كما التمكين كمفهوم ينظر إليه على أنه عملية تربوية تزيد من قدرة الأفراد للتعامل مع العوائق المتعلقة بالمشكلات وتنمية دورهم القيادي وتزيد من قدراتهم على إتخاذ القرارات(العمري، ٢٠٠٧: ١٤٢٨).

ويرى البعض أن التمكين هو أن يصبح الأفراد المجتمع القدرة على مواجهة مشكلاتهم والمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم وذلك من خلال تدعيم حقوقهم وقدراتهم لإحداث التغيير المطلوب(Robert ,1996: 4)

ومع هذا هناك محاولات لتعريف تمكين المرأة ومن أبرز التعريفات:

أنه عملية،وهدف، فهي تحدي علاقات القوى السائدة والقائمة والحصول على الموارد ومصادر القوة،وهو هدف لأن تمكين النساء يسعى إلى تحدي الأيدلوجيات الأبوية(سيطرة الذكور وتبعية النساء) والتحول في الأبينية والمؤسسات التي تكرس وتعزز من التميز النوعي،كما يهدف إلى مساعدة النساء الفقيرات على الحصول والتحكم في كل من المصادر والموارد المادية وغير المادية.

وتعرف الباحثة إجرائيا بأنه العملية التي تصبح النساء قادرات على التعرف على أوضاعهن بحيث يتمكن من اكتساب المهارة والخبرة ويطورن قدراتهن مما يجعلهن قادرات على المشاركة في الحياة السياسية

المشاركة:

يعتبر مفهوم المشاركة من المفاهيم التي تم تناولها من خلال أفكار الفلاسفة السياسيين،حيث يعني توفير الفرص لأخذ دور في النظام الديمقراطي للدولة، من خلاله تتاح الفرص للمواطنين لكي يعبروا عن آرائهم أو يصوتوا أو يشجعوا اتجاها سياسياً معيناً،أو يحشدوا أقوالهم حول قضايا خاصة بهم.

وتعرفها دائرة معارف العلوم الاجتماعية هي تلك الأنشطة الإدارية التي يشارك بمقتضاها أفراد المجتمع في أختيار حكامه وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر،أي أنها تعني اشتراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي.

وترى جامبل وويل أن المشاركة هي الأنشطة التطوعية التي يقوم بها الأفراد والجماعات لتغيير الظروف الصعبة وللتأثير في السياسات والبرامج التي تؤثر في طبيعة معيشتهم أو معيشة الآخرين.

ويعرفها قاموس الخدمة الأجتماعية بأنها انغماس أو ارتباط أعضاء من الجمهور العام المحتمل تأيثرهم بالتغيير الذي يحدث في السياسة الاجتماعية أو القانونية أو في بعض الأوضاع أو في عملية التخطيط والتنفيذ لهذا التغيير(فهمي ،٢٠١٢: ٥٦)

التنمية:

الفصل الثاني

نشأة مفهوم تمكين المرأة وتطوره:

ترجع جذور مفهوم تمكين المرأة لبداية ستينات القرن العشرين ، إذ ارتبط هذا المصطلح بالحركة الأنثوية الراديكالية ، ثم انتشر إلى الكثير من المجالات العملية ، والنظرية خصوصا بعد أن روجت له المنظمات النسوية .

وقد نشأت هذه الحركة ما بين عامي ١٩٦٠-١٩٧٠م في شمال أمريكا ونالت اعترافا واسعا نظرا لتأثيرها على السياسات الخاصة بأوضاع النساء في الغرب وقد طرحت هذه الحركة أسلوب لفهم جديد للعلاقات ما بين الجنسين عبر التاريخ وتتخلص عقيدة الحركة الراديكالية فيما يأتي :

أن النساء يتعرضن لقمع بوصفهن إناثا وأن القامعين هم الذكور لذلك يجب أن تدرك سطوة الرجال وهيمنتهم وتفهم جيدا ويتعين أن لا تختزل إلى أي شيء كان ينظر إليها على أنها جزء من الهيمنة الرأسمالية أو هيمنة الطبقة (العزيزي، بدون سنة نشر: ٢٥).

أن نظام الجنوسة برمته الذي يصنف وفقا له الناس والأشياء والسلوك بعبارات تميز بين الذكورة والأنوثة هو محض بناء اجتماعي ولا أساس له بالفروق الطبيعية بين الجنسين وهدفه العام إلغاء دور الجنس.

أن قمع الذكور للإناث له الأولوية على كل أنواع القمع لأنه الأنموذج الذي تقوم على أساسه الأنواع الأخرى من القمع (الغريب، ١٩٩٠: ٣٥).

ولا شك أن النزعة الراديكالية دعت إلى علاجات اتسم الكثير منها بعدم الواقعية والبعد عن التدرج والانحياز المفرط للمرآة دون النظر إلى السياق الاجتماعي والمصالح التي هي فوق الرجل وفوق المرأة(محمود،١٩٩٥: ١٣).

كما بحثت المفكرات الراديكاليات خلال تأسيسهن للنظريات الجنسية عن مصادر جديدة وركزن على المنعطف اللغوي وطورن الكثير من المفاهيم أبرزها مفهوم التمكين empowerment إلى مفهوم تمكين المرأة womemempowerment ويعني هذا المفهوم في سياق الفكر الأنثوي الراديكالي منح النساء ما يلزم كي يشكلن قوة في المجتمع يحسب لها حساب اقتصادي واجتماعي وسياسي .

وفي السنوات الأخيرة وخاصة في التسعينيات الميلادية ـ كثفت الحركات النسوية من جهودها وكذلك نشطاء حقوق الإنسان من اجل نقل تصوراتها وأفكارها من حيز الكلام النظري إلى حيز التنفيذ العملي ، ومن الأطر الثقافية ، والأخلاقية والاجتماعية ـ الخاصة ببعض الشعوب والحضارات الغربية ـ إلى النطاق العالمي العام ،وذلك بإقامة مؤتمرات من خلال هيئة الأمم المتحدة بعضها خاص بالمرأة وبعضه الآخر تصبح المرأة فيه جزءا مهما من قضاياها . (قضايا المرأة في المؤتمرات الدولية، دراسة نقدية من منظور أسلامي ٤٥/١)

ومن أهم اللجان التابعة للأمم المتحدة لجنة مركز المرأة التي تأسست سنة ١٩٤٦م كهيئة رسمية دولية تتألف من خمس وأربعين دولة من الدول الأعضاء ، تجتمع سنويا بهدف دراسة أوضاع النساء على النطاق العالمي وعمل مسودات وتوصيات وتقارير ، ووضع توصيات خاصة بالمرأة وبشكل خاص تمكين المرأة ومساواة الجندر gender equality.

(مصطلح الأسرة في أبرز المواثيق الدولية ، رؤية نقدية من منظور أسلامي.نت)

تقول الأستاذة كاثرين فورث : إن المواثيق والاتفاقيات الدولية التي تخص المرأة والأسرة والسكان تصاغ الآن في وكالات ولجان تسيطر عليها فئات ثلاثة :

الأنثوية المتطرفة وأعداء الإنجاب والسكان والشاذون والشاذات جنسيا وإن لجنة المرأة في الأمم المتحدة شكلتها امرأة اسكندنافية كانت تؤمن بالزواج المفتوح ورفض الأسرة وكانت تعد الزواج قيدا وأن الحرية الشخصية لا بد أن تكون مطلقة ومن ثم تغلغلت الأنثويات الراديكاليات في لجنة مركز المرأة بالأمم المتحدة ومن خلالها فرضت وتفرض شذوذها الفكري والسلوكي على العالم أجمع من خلال المواثيق الدولية ومن أشهر هذه المؤتمرات التي عنيت بفرض مفهوم تمكين المرأة مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة في الفترة من (٥-١٣/ ٩ / ١٩٩٤) بدعوة من الأمم المتحدة ، وإشراف مباشر لها وشارك فيه مندوبون من مختلف دول العالم .وتضمنت بنود هذا المؤتمر التأكيد على تمكين المرأة كما عقد فصل كامل عنوانه المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ويعد المؤتمر الدولي الرابع للمرأة الذي عقد في بكين عام ١٩٩٥م ، حدثا مهما يمثل تلك المرحلة الجديدة من حيث تناوله لمفهوم قضايا المرأة خصوصا تلك المتعلقة بتمكين المرأة

كما اعتمد المؤتمر إعلان ومنهاج عمل لتمكين المرأة ويهدف الإعلان إلى التعجيل بتنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة وإزالة جميع العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة مشاركة فعالة في مجالات الحياة العامة والخاصة من خلال حصولها على نصيبها الكامل والمنصف في صنع القرارات الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية والسياسية. ونخلص مما سبق عن مفهوم تمكين المرأة بأنه نشأ مرتبطا بالحركة الأنثوية الراديكالية ، ثم تبلور كإستراتيجية مع المواثيق والمؤتمرات الدولية التي تعقدها الأمم المتحدة وخاصة مؤتمر بكين عام ١٩٩٥م إذ سيست المادة ١٨١ قضية تمكين المرأة ، وعدت تحسين وضع المرأة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا عاملا أساسا في سبيل تكوين حكومة شفافة ومسئولة إذ أن مشاركة المرأة تحقق توازنا يعكس بشكل صحيح التكوين الطبيعي للمجتمع ، والذي من شأنه أن يحقق مبادئ الديمقراطية والكفاءة الأعلى في الأداء (تقرير مؤتمر بكين).

الهدف من التمكين:

إن الهدف من مساواة وتمكين المرأة هو إنتاج مزيد من التحكم والمشاركة في مجال الخدمات الأساسية وسهولة الحصول على الموارد ووسائل الإنتاج وبالتالي فإن توفير الخدمات الأساسية للمرأة من أهم الأهداف التي لا تنفصل إطلاقاً عن عمليات الوعي والمشاركة مشكلة بذلك دورة تمكين المرأة التي تدل على عملية تحسين الخدمات دائما وتوضح الحركة الطبيعية المستمرة لعملية التنمية فتكون زيادة التمكين عبارة عن عملية دافعة لنفسها ، وتوفر الأساس لمزيد من المساواة الفعالة والمشاركة في الحكم واتخاذ القرارات .

* أهداف تمكين المرأة :

١- تحسين وضع المرأة وتمكينها اقتصادياً وسياسياً وقانونياً وتوفير الخدمات لبناء القدرات البشرية والمؤسسية للآليات الوطنية المعنية بالمرأة والمنظمات غير الحكومية .

٢- الدعوة إلى إتباع نهج يقوم على الحق في التنمية لتمكين المرأة والنهوض بها من أجل القضاء على جميع أشكال التمييز ضدها ، وتقليص الأختلالات بين الجنسيين وإدماج منظور النوع الاجتماعي في سياسات وبرامج ومشاريع تنموية كأداة لتحقيق المساواة بين الجنسيين .

٣- وصول المرأة إلى المشاركة الحقيقية في صنع القرار بدءاً من الأسرة حتى أعلى مراكز صنع القرار في الدولة ومروراً بمؤسسات المجتمع المحلي والقومي الحكومية وغير الحكومية ، وتعزيز دور القطاع الأهلي والمنظمات النسائية في تغير الأوضاع السائدة والمشاركة بفعالية أكبر في تمكين المرأة .

٤- إزالة كافة أشكال العنف على المرأة ومحاربة بطالة النساء وفقرهن ، وإجراء العديد من الإصلاحات في نصوص القانون خصوصاً في المواد التي تعتبر ظالمة للمرأة .

٥- تفعيل الحماية القانونية للمرأة في أثناء النزاعات المسلحة وفقاً لاتفاقيات جنيف الأربعة ، والتي صدقت عليها كافة الدول العربية ولم تقم بتفعيلها ، بالإضافة إلى إصدار

قانون خاص بجرائم الحرب كاعتبار اغتصاب المرأة أثناء النزاعات المسلحة جريمة حرب عقوبتها الإعدام(خوري، وآخرون،٢٠٠٦: ٧).

مستويات تمكين المرأة

١- المستوى الأول الخدمات الأساسية : ويتضمن تمكين المرأة من الخدمات التعليمية والصحية ومستوى تأمين الحاجات الغذائية ومستوى الدخل المتحقق ، وتعتبر المرأة في هذا المستوى مجموعة خاصة متلقية للاحتياجات المادية وتعكس مستوى ضعيفاً من التحكم وهذا ماسوف تتطرق له الباحثة .

٢- المستوى الثاني سهولة الحصول على الموارد : إن درجة الإنتاجية المتدنية للمرأة تتبع من محدودية الحصول على موارد التنمية ووسائل الإنتاج المتوفرة في المجتمع مثل الأرض – القروض – العمالة والخدمات ، وتمكين المرأة يعني قدرة المرأة على ممارسة كافة الأعمال لكسب مزيد من الفرص للحصول على النصيب العادل والمتساوي من الموارد المختلفة سواء على مستوى الأسرة أو المجتمع وبالتالي القضاء على الفجوة .

٣- المستوى الثالث عملية الإدراك والوعي : عملية الإدراك والوعي ف بالتمكين يعني التصدي للمعتقدات والممارسات السلفية التي تخص المرأة مع أسبابها على أن تدرك أن مشاكلها ناتجة عن مواجهتها لنظام اجتماعي يحد من قدراتها وإمكاناتها و لا يثق كفاءتها .

٤- المستوى الرابع المشاركة : وهذا يعني مشاركة المرأة في عملية تحديد الاحتياجات – تعريف المشكلة – تخطيط المشروع - الإدراة – التنفيذ والمتابعة والتقييم . إضافة إلى المشاركة المتساوية ، وهي أن تنضم المرأة إلى المجتمع ومشروعاته وتشارك في صنع القرار بنفس نسبة وحجم وجودها في هذا المجتمع ، وهنا تبرز الفجوة كأكثر المظاهر وضوحاً للمشاركة أو عدمها .

٥- المستوى الخامس التحكم : يعنى هنا توزن القوى بين المرأة والرجل ، فلا يهيمن أحدهما على الأخر ، وتبرز الفجوة من عدم المساواة في القوة الأجتماعية والأقتصاديه بين الرجل والمراة كتحكم بعائد المال (بواري،٢٠٠٢: ١٧).

أبعاد التمكين:

- البعد الاقتصادي
- البعد السياسي
- البعد الاجتماعي .
- البعد التعليمي.
- البعد الصحي.

١/ مشاركة المرأة في التنمية السياسية:

التنمية السياسية:

إن مفهوم التنمية السياسية هو أحد المفاهيم الحديثة نسبياً ، وقد بدأ استخدامه في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ، حيث تناول المفكرون ومراكز البحث

والجامعات الأوربية والأمريكية دراسة ظاهرة التنمية السياسية في دول العالم الثالث ، أو ما يطلق عليه الدول النامية أو العالم المتخلف ، تميزاً لها عن الدول المتقدمة المتمثلة في الدول ذات الحضارة الأوربية .

ومع بروز التقسيم الحاد بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ظهر حقل التنمية السياسية كفرع حديث من علم السياسة بدراسة المجتمعات غير الأوربية المتقدمة عن طريق إكسابها القيم والمؤسسات ، والنظم التقنية الأوربية بعد التخلص من القيم والتقاليد التي كانت في نظر الأوربيين سبباً لتخلص هذه الشعوب (السبيعي،١٤٣١: ١١).

وبالرجوع من خلال أحداث تحولات في البنية السياسية تارة وفي البنية الثقافية تارة أخرى ، بكل الأحوال يكون الاهتمام بالتطوير السياسي مدخلاً ومؤشراً ويكون موجهاً ومرشداً له ، وهذا تكون بالتالي بؤرة إصلاح إذا صلحت أصلحت حولها ، إذا لم تأخذ منافذ الصلاح في الأمة من هنا اصطنع الباحثون مصطلح التنمية السياسية تعبيراً عن رافد خاص من مجرى عام في المجتمع (عطية،٢٠١٢: ١٥٤).

أهداف التنمية السياسية :

- تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين ، بغض النظر على الأصول ، والانتماءات العرقية ، أو الدينية أو اللغوية أو السياسية .
- حفز عمليات المشاركة السياسية الشعبية في صنع القرار وإتاحة الفرصة لهذه المشاركة من خلال التنظيمات القائمة ، بمعنى آخر قيام السلطة على أسس عقلانية رشيدة ، حيث يكون تقلد المواقع القيادية مكفولاً للجميع بشروط موضوعية ، ويمكن القول أن التنمية السياسية تقوم على ساقين أحداهما الحكومة والأخرى من الأهالي ، ومن الخطورة بمكان أن تسير التنمية على ساق واحدة .
- تحقيق أكبر قدر من التكامل السياسي داخل المجتمع من خلال توفير الحد الأدنى من القيم العامة المتفق عليها بين أعضاء المجتمع ، فقد يتضمن التراث قيماً مستقرة وموجهة لسلوك أفراد المجتمع ، وفي الوقت نفسه لا تشكل عائقاً أو تحديداً لعمليات التنمية ، والنهوض بالمجتمع في هذه الحالة يجب أن تأخذ التنمية السياسية بهذه القيمة على اعتبار أنها موضع أتفاق ورضا من أبناء المجتمع .
- تنمية المؤسسات الاجتماعية والسياسية القائمة، ولعل هذا الهدف إذا تحقق يحول دون استثناء فرد أو جماعة بالسلطة داخل المجتمع ،ويعمل على تحقيق قاعدة منسقة من المشاركة السياسية أي مزيد من المشاركة والانخراط في نشاطات الدولة .
- قيام الدولة بوظائفها المركزية الرئيسية بكفاءة عالية مثل العمل على تحقيق الأمن داخل المجتمع وخارجه ، ومواجهة ما قد يطرأ من مشكلات أو أزمات والاهتمام برفع المستوى المعيشي لأبناء المجتمع من خلال ما تتخذه من سياسات عامة في الإنتاج والتوزيع(فهمي،٢٠١٢: ٢٦٥)

- الهوية أو الانتماء القومي بمعنى الشعور والارتباط بالجماعة السياسية وتمثل أهدافها .
- إيجاد الثقافة السياسية المناسبة والتي تمكن المواطن من أداء دوره السياسي بوعي وخلق وكفاية ومسئولية .
- الإيمان بالأخوة الإنسانية القائمة على العدل والحق والمساواة .
- تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات بما يتلائم مع عقيدة الامة ومصلحة المجتمع وقيمه ومثله .(التل،١٩٨٧: ٢٦).

والنشر.

مفهوم تمكين المرأة في المشاركة السياسية :

إن الحياة السياسية للمرأة في أي مجتمع هي جزء من كل وليست جانبا مستقلا عن سواه بحيث يستطيع أن ينهض وحده دون تداخل مع غيره أو تفاعل مع عوامل أخرى ذات صلة وثيقة به ومؤثر فيه فالعمل السياسي للمرأة يرتبط بالبيئة الثقافية والظروف الاجتماعية ورؤيته ككل لدور المرأة فيه لا من جانبه السياسي فحسب ولكن من خلال نظرة شاملة تستوعب كافة المؤثرات المحيطة به . كماآن تاريخ المرأة السعودية يؤكد أن صحوة دورها مع مطلع القرن العشرين كانت سياسة بالدرجة الأولي حيث اقترن خروجها من أجل التعليم والعمل بمسار الحركة الوطنية ودورها فيه. (السبيعي،١٤٣١: ١١).

لأن حق المرأة في التعليم والعمل بالتحديد يمثل الركيزة الأساسية لدورها السياسي إلا أن اكتمال هذين الحقين له قد وضعها على الطريق الصحيح نحو المشاركة السياسية الفعالة والممارسة العملية لدورها على مسرح الحياة العامة لذلك فإننا نعتقد أن كفالة حقي التعليم والعمل للمرأة السعودية كانت بمثابة المقدمة الطبيعية للحديث عن دور سياسي لها .

وبذلك أننانعتقد عن يقين أن آليات العمل السياسي للمرأة ترتبط ارتباطا مباشرا بطبيعة النظام السياسي القائم ودرجة الديمقراطية فيه ومدى تفهمه لدور المرأة واحترامه لمكانتها .وهنا نستطيع أن نؤكد أن الدور السياسي للمرأة يرتبط بالدور السياسي للرجل أيضا وكلاهما جزء فعال من الحراك السياسي لذلك فإن دور المرأة السياسي لابد وأن ينكمش في ظل الديكتاتورية وغياب الديمقراطية وينتج عنه ضعف المشاركة السياسية.

وبهذا يجب أن نعترف بوضوح أن دور المرأة السياسي الذي نتحدث عنه هو ذلك الدور الذي يهيئه المجتمع لا الذي تفرضه سلطة علوية بشكل رمزي لا يعبر عن واقع حقيقي .

وأكدت معظم تقارير مؤتمرات المرأة العالمية على تمكين المرأة في المجال السياسي بما في ذلك حقها في المشاركة في الأنشطة السياسية والمشاركة في تولي الولايات العامة في الدولة .

وجاء في تقرير المؤتمر العالمي لقعد الأمم ا لمتحدة للمرأة المساواة والتنمية والسلم في كوبنهاجن ١٤- ٣٠ تموز / يوليه من عام ١٩٨٠ م :

" وضع برامج وطنية للمرأة في المجالات ذات الأولوية وهي العمالة والصحة والتعليم للتمكين من اشتراكها التام على الصعيد الوطني .

" وينبغي للحكومات أن تشجع وسائط الاتصال الجماهيري على مساندة زيادة مشاركة المرأة في الجهود المبذولة لتعزيز التعاون والسلم الدوليين وعلى بث برامج تزيد وعي النساء بأنشطة حكوماتهن ممكنة إياهن القيام بدورهن في تعزيز السلم والأمن الدوليين (تقرير المؤتمر العالمي للمرأة ١٩٨٠: ١٢).

كما أشار إلى أنه أوكل إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ولاية زيادة الخيارات والفرص المتاحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعي للمرأة في البلدان النامية مع التركيز في ذلك على تمكين المرأة في الميدانين السياسي والاقتصادي . ثم كان الإعلان السياسي الذي أصدرته الأمم المتحدة عام ٢٠٠٠م ، وجاء في الفقرة الثامنة منه : ونحن الحكومات إذ نقف على مشارف الألفية الجديدة نؤكد من جديد التزامنا بتذليل العقبات التي تعرقل تنفيذ منهاج عمل بيجين وإستراتيجيات نيروبي التطلعية بوسائل من بينها تعميم المنظور الجنساني في جميع السياسيات والبرامج وتشجيع المشاركة الكاملة للمرأة وتمكينها (شهلا،١٩٧٢).

ومما سبق يتضح أن المقصود بمفهوم تمكين المرأة من المشاركة في الأنشطة السياسية ما يأتي :

١- مشاركتها التامة على الصعيد الوطني .

٢- زيادة مشاركة النساء في مواقع السلطة لتعزيز السلم والأمن على المستوى الدولي

٣- التمتع بحقوقها في عمليات اتخاذ القرارات على الصعيد الوطني والدولي وحقها في الانشقاق علنا وسلما عن سياسية حكومة بلدها .

٤- زيادة معرفة النساء بالمشكلات الرئيسة في العلاقات الدولية المعاصرة ونشر المعلومات على نطاق واسع ومن ون قيود مما يسهم في تفهمن تفها كاملا لتلك المشكلات .

٥ ـ اتخاذ الآليات اللازمة لإقامة توازن بين وجود الجنسين على جميع مستويات العملية السياسية (عطية،٢٠١٢: ١٥٢).

٦- تشجيع الأحزاب السياسية على دمج المرأة في المواقع العامة سواء كان بالتعيين أو الانتخاب .

٧- تأثير المرأة القرارات والعمليات والنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

٨- استعراض وتعزيز استراتيجيات وطرائق عمل الآليات المختلفة في المم المتحدة بالنهوض بالمرأة ومنع حدوث تهمشيها علي الصعيد الوطني .

٩- مشاركة المرأة في وضع السياسيات التي تضمن وصولها إلى الميدانين السياسي والاقتصادي

١٠- تعميم المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج وتشجيع المشاركة الكاملة للمرأة .

ب - تمكين المرأة من المشاركة في الولايات العامة للدولة .

وجاء في تقرير المؤتمر العالمي عن البيئة والتنمية المنعقد في ريدي جانيرو في البرازيل عام ١٩٩٢ م تحت إشراف الأمم المتحدة وفي الفصل الثالث منه الذي كان عنوانه مكافحة الفقر نصت المادة الثالثة منه على :

" تمكين المرأة بإشراكها بصورة تامة في عمليات اتخاذ القرارات . وفي تقرير مؤتم القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاجن بالدانمرك (٦-١٢آذار / مارس ١٩٩٥، جاء الآتي " التسليم بأن تمكين الناس خصوصا المرأة ، بتعزيز قدراتهم الشخصية هو هدف رئيس من أهداف التنمية وموردها الأساسي ويتطلب هذا التمكين مشاركة الناس بصورة كاملة في صوغ وتنفيذ وتقييم القرارات التي تتحكم في سير مجتمعاتنا ورخائها كما جاء فيه - أيضا : " وينبغي تمكين من يعيشون في فقر بتمكين منظماتهم عن طريق ما يأتي :

دمج اهتمامات المرأة في صلب تخطيط وتنفيذ سياسات وبرامج تمكين المرأة كما نص على : " تمكين المرأة وتحقيق التوازن بين الجنسين في عمليات صنع القرار على الأصعدة كافة في وضع السياسات بما يكفل فرص العمل ومعدلات الأجور المتكافئة للنساء وتعزيز المشاركة المتجانسة والتي تعود بالنفع المتبادل بين المرأة والرجل في تقاسم المسؤوليات ومسؤوليات العمل .

.كما أشارت خطة التنمية في عام ١٩٧٧م إلى ان تمكين المرأة أمر أساسي لتحقيق مقاصد التنمية المستدامة التي يهدف الناس إليها إذ تتطلب سياسات عامة ملائمة لضمان تمتع المرأة بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية كما يتطلب اشتراكها مع الرجل على قدم المساواة بصورة كاملة في جميع مجالات الحياة العامة بما في ذلك صنع القرار وأكد إعلان المدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة عام ٢٠٠١ م - على الالتزام بوضع وتعزيز السياسات والممارسات التي تشجع مشاركة المرأة في تخطيط المستوطنات البشرية واتخاذ القرارات المتعلقة بها .

ومما سبق يتضح أن المقصود بمفهوم بتمكين المرأة من المشاركة في الولايات العامة للدولة ما يأتي :-

١- اشتراكها بصورة كاملة في عمليات اتخاذ القرارات .

٢- تعزيز القدرات الشخصية للنساء للمشاركة في شكل عام في صوغ وتنفيذ وتقييم القرارات المتحكمة في سير المجتمعات .

٣- دمج اهتمامات المرأة في صلب تخطيط وتنفيذ سياسات وبرامج التمكين .

٤- مشاركة المرأة في عمليات اتخاذ القرار على جميع المستويات لتحقيق المساواة والتنمية والسلام.
٥- مشاركة المرأة في تصميم وتنفيذ ورصد سياسات وبرامج إنمائية تراعي الجنسين وتعزز وتشجع النهوض بالمرأة .
٦- وضع السياسات وتنفيذ البرامج والمساواة في صنع القرار وتنفيذ التعيين الإلزامي في الانتخابات العامة المعروف بنظام (الكوته).
٧- اشتراك المرأة على قدم المساواة في جميع مجالات الحياة العامة بما في ذلك مواقع صنع القرار(تقرير المؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية، ١٩٩٥ الفصل الأول،١١).

منظورات تمكين مشاركة المرأة :

نبحث في هذا الجزء من هذه الدارسة في التمكين من منظورات مختلفة بالتمكين من منظورات المنظمات الدولية ويستهدف الاستقصاء في هذا الجزء مزيد من الإيضاح لمفهوم التمكين من خلال مقارنة نقدية حول الافتراضات التي تقوم عليها هذه المنظورات والأهداف التي تتبناها ورؤيتها لتصحيح وتعزيز مكانة المرأة.

- التمكين كمنحي للتنمية النسوية:

إن المتأمل لمنظور المنظمات الدولية حيال تمكين المرأة يلحظ الاهتمام الدولي بالمرأة إذ تعتبرها دافيس حارسة الثقافة فيه التي تتحمل بث مسؤولية الثقافة لأطفالها وبناء البيت وفق نمط ثقافي معين . وعلي ذلك تعتبر عملية إثارة وعيها لكثير من المتغيرات المجتمعية وتدريبها على مواصلة الوعي النقدي لظروفها وخياراتها وحاجاتها أمرا مهما لذا نلحظ إقامة المؤتمرات والندوات والمشاغل التدريبية حول تمكين المرأة مثل المؤتمر الذي عقدته رابطة تطوير النساء في واشنطن عام ١٩٧٩ م والذي اتخذ من فكرة التمكين محورا لمناقشاته .

ولكننا لوعدنا إلى بداية القرن العشرين فسنجد وعيا يسترعي الاهتمام لحقوق المرأة حيث إن قضية المساواة بين الجنسين أشير إليها للمرة الأولي في ميثاق عصبة الأمم عام ١٩١٩ م (Davis,1998).

ولقد تقرر حينها ضرورة توفير ظروف عادلة لعمل الرجال والنساء والأطفال . ولكن بعد تأسيس الأمم المتحدة عقب الحرب العالمية الثانية نال هذا الموضوع الأهمية التي تستحقها من المنظمة الدولية ووردت في ميثاق الأمم المتحدة - بوصفه أول وثيقة دولية - قضية المساواة بين المرأة والرجل وفي عام ١٩٤٦ م قرر المجلس الاقتصادي الاجتماعي في الأمم المتحدة ان يؤسس هيئة تحسين مكانة المرأة وبقرا حزيران ١٩٤٦ م أقر أن لتلك الهيئة وظيفتين هما تقديم توصيات وتقارير للمجلس الاقتصادي الاجتماعي حول تعزيز حقوق النساء في المجالات السياسية والاقتصادية والمدنية والاجتماعية والتربوية .وكذلك تقديم توصيات حول المشاكل الطارئة التي تحتاج اهتماما خاصا في حقل حقوق النساء . ويوضح ناصر،١٩٩٠ أبعاد تبني المنظومة الدولية عام ١٩٧٩ ما يعتبر إعلانا عالميا لحقوق المرأة وهو اتفاقية القضاء على جميع إشكال التمييز ضد

المرأة والتي استندت إلى جذور قانونية في مختلف الإعلانات والعهود والاتفاقيات الدولية التي أعدتها الأمم المتحدة التي دعت إلى مكافحة لتمييز ضد المرأة في كافة الميادين السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية واستمدت نصوصها منها ، ونستطيع أن نستنتج أن تلك الاتفاقية قد حركت الوعي لدى المنظمات والهيئات النسائية في أرجاء العالم نحو تكثيف الجهد من خلال استنهاض المجتمعات على المستويات كافة للشروع في مساعدة النساء في تحقيق ذواتهن ومشاركتهن الفاعلة في مجتمعاتهن المحلية وفي المجتمع الإنساني الكبير ، وفي حزيران من عام ١٩٩٣ طور المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان خطة العمل الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان لتشمل كافة التجاوزات القائمة على أساس الجنوسة وقد ورد في إعلان فينا في الوثيقة الختامية للمؤتمر تحديدا أمثلة على التمييز المتعلق بالجندر باعتبارها تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان (م. س) ودعت إلى تضافر وتكثيف الجهود لتأمين الحقوق الإنسانية للمرأة في جميع أنشطة الأمم المتحدة (نوال، ١٩٩٥ :٦٦).

- أما أهم تلك الافتراضات التي يقوم عليها مفهوم تمكين المرأة من منظور المنظمات الدولية فهي :

- لن يحدث تحول اجتماعي في المجتمعات الإنسانية حتى يتعلم كل مجتمع كيف يتبني قيما جديدة ويعمل على صياغة علاقات بين الجنسين تقوم على المساواة والمسؤولية التشاركية والاحترام المتبادل .
- على الرغم من أن هناك اعترافا رسميا بحقوق النساء وقبولا شرعيا لمساواة النساء مع الرجال فإن البيانات المكثفة التي تم جمعها من خلال الأمم المتحدة تثبت أن النساء ما زلن يواجهن التميز والتهميش وما زالت هناك فجوة بين ما يجب أن يكون وفق القانون والسياسة وبين ما هو قائم فعلا .
- على الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها وشركائهم في المجتمع المدني أن يركزوا على كيفية تفعيل التطبيق العملي لبرامج تهدف إلى تحسين الحياة اليومية للنساء .
- إن النساء في العالم الثالث قد يشاركن في خلق معيقات للتنمية النسوية ومن هنا يرى المنظرون لهذا المنحني ضرورة التعبئة الجماعية لزيادة الوعي لدى النساء للتغلب على حالات التمييز في النوع الاجتماعي في المؤسسات.
- لا يكتفي ضمن هذا المنظور بالسعي لمزيد من التعليم من اجل التقدم وإنما لا بد من محاولة إنهاء التفرقة العنصرية ضد البنات في النظام المدرسي والوظيفي وفي هذا تلبية لاحتياجات العملية للنوع الاجتماعي (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ، ١٢.٢٠٠٠) ومما سبق يتضح لن أهمية الأخذ بهذه الافتراضات لدى استقصاء واقع التمكين النسوي في مجتمعات إنسانية متباينة .
- ويمكن للمرء أن يتساءل عن منطلقات تمكين المرأة من منظور المنظمات الدولية ليجد أنه ينبثق من عملية زيادة وعي النساء عن طريق توفير الوسائل الثقافية التعليمية

والمادية حتى يتمكن الأفراد من المشاركة في اتخاذ القرار والتحكم في الموارد التي تعينهم .

ويتضح من خلال وثائق الأمم المتحدة أن التمكين كمنحى تنموي مدخل حديث مصوغ من نساء العالم الثالث وأنه يتفادى الربط بالحركة النسوية الغربية وأنه يهدف إلى تمكين المرأة من خلال اعتمادها على ذاتها من خلال الثقافة والتعليم والعمل والتوظيف .مما سبق نلحظ اتساع الآفاق الإنسانية لهذا المنظور وتنوع الاستراتيجيات التي يسعى لاستثمارها .ونشير فيما يلي إلى جملة من الأهداف التي يسعى لتحقيقها :

- توليد الوعي هدف محوري رئيس إذ أن إثارة وتوليد الوعي لدى أفراد المجتمع كافة بمواضيع وقضايا الجنوسة وكل ما يرتبط بها من متغيرات تؤثر عليه ويتأثر بها يعتبر نقطة الانطلاق نحو التمكين .
- للشروع بإثارة الوعي لا بد من تحليل العوامل التي تكرس الوضع الدوني للمرأة عن طريق التدريب لتمكين كل المدافعين عن حقوق المرأة من التواصل مع بقية أفراد المجتمع
- بما أن معاناة المرأة في مجتمعات العالم الثالث تنتج عن عوامل تتباين عن تلك التي في البلدان المتقدمة بحكم اختلاف السياق التاريخي والظروف المجتمعية والاقتصادية لذا يمكن ان يكون تشكيل الوعي بهذه العوامل بداية التمكين ويشكل العمل على تنظيم جهود النساء وإكسابهن مهارات الوعي النقدي الذي يسبق المبادرة أمرا في غاية الأهمية .
- العمل على تحريك الجماعات النسائية حول البرامج التنموية للتأكد م ان النساء يمارسن سيطرة كافية ومعاملة متساوية كمشاركات وكمستفيدات (الخالدي،نسيمة ٢٠١١: ٥١).

التمكين من منظور العالم الثالث:

إن القارئ لفكر الحركات النسوية الغربية والشرقية قراءة متأنية متأملة يلحظ أن التمايز الجنوسي كان المحرك الرئيس الذي حفز منظري تلك الحركات وما زال ويشير تقرير البنك الدولي للعام ٢٠٠١ إلى أن التمايز الجنوسي لا يزال سائدا في العديد من أبعاد الحياة على الرغم من التقدم الواضح في المساواة الجنوسية في العقود الأخيرة . كما يشير أيضا إلى أن طبيعة ودرجة ذلك التمايز تختلف من دولة لأخرى ويقدم ذلك التقرير حقيقة يستدعى تأملها الكثير من الحكمة والتدبر وهي أنه لا توجد منطقة أو دولة من الدول النامية يتساوي الرجال والنساء في الحقوق الاقتصادية .والاجتماعية والشرعية بل توجد فجوات جنوسية في التعليم والسيطرة على مصادر المعرفة وفي الفرص الاقتصادية وفي القوة والتمكين وكذلك في الصوت السياسي ويؤكد تقرير البنك الدولي على أن الاستثمار في قطاع التعليم نجح في سد الفجوة بين الجنسين على مستوى التعليم الابتدائي وأدى إلى توفير التعليم للجميع تقريبا إلا أن هذه المنطقة تواجه الآن تحديات جديدة تفرضها

مقتضيات العولمة والأهمية المتزايدة للمعرفة في عملية التنمية . ويقتضي التحليل المعمق للمعطيات السابقة استقصاء حجم تلك الفجوات وأسبابها ويستدعي ذلك إجراء بحوث نوعية وكمية للتعرف إلى ملامح ذلك الوقع ولكننا ولأغراض هذا البحث لابد ان نركز الاستقصاء على منظور التمكين لدى دول العالم الثالث انطلاقا من وجود درجات من التشابه النسبي بين مجتمعات هذه الدول مع تأكيد ضرورة مراعاة الخصوصية الثقافية لمجتمعات تلك الدول (World Bank 2002).

تشير موسوعة الأنثروبولوجيا الاجتماعية الثقافية إلى أن اول حركة نسوية برزت ضمن المنظور الأنجلو أمريكي هي التي أنجزت النظرية الاجتماعية في خضوع النساء وتبعيتهن وطالبت في وثيقتها بالدفاع عن حقوق المرأة عام ١٧٩٢ ولكن نضال النساء في القرن التاسع عشر تركز على التعليم المتساوي لكلا الجنسين ، وإتاحة مصادر المعرفة لكليهما ووقفت الحركات النسوية حينها في وجه الفضل الذي يهدف إلى إكساب الفتيات مهارات نسويه لا ترقي بهن إلى مستوى المشاركة المجتمعية الفعالة لقد ارتبطت بعض الحركات النسوية الغربية في أوروبا بالنظرية الماركسية ويرى منظروها أن اضطهاد النساء كان ظاهرة محدودة تاريخيا ومرتبطة بعلاقات الإنتاج والملكية الخاصة والاستعمار والرأسمالية الاقتصادية وعليه فهم يفترضون ضرورة وجو نظام اجتماعي يؤمن بالمساواة يقوم فيه الرجال والنساء بمهام مختلفة ولكنهم يقيمون ويقدرون بشكل متساو(Humm, 1989) .

وتوضح العديد من المصادر أن النسوية الاجتماعية تنطلق من نظرية الاضطهاد في الأنظمة المجتمعية وتتصدى لقضايا استغلال النساء في مجتمع بطريركي (أبوي السلطة) لا يقوم على العدالة ويكون دور النساء فيه إنجابيا تبعياً وتؤكد دافيس(Davis,1998)

أنه منذ بزوغ الموجه النسوية الثانية خلال السبعينات والثمانينات من القرن الماضي حدث ما يمكن أن يسمى بانقطاع الحوار بين نساء العالم الأول ونساء العالم الثالث ولعل من المفيد أن نقف الآن على أهم الافتراضات التي يقوم عليها تمكين المرأة ضمن منظور العالم الثالث لنلحظ ذلك البون الشاسع بين المنظورين في منطلقات التمكين ومسوغاته ومراميه . ويقوم تمكين المرأة ضمن هذا المنظور على جملة من الحقائق التي تنبثق من خصوصية معطيات واقع دول العالم الثالث ضمن أطر المكان والزمان وقد يلحظ لمتأمل التقاء بعض مرتكزات هذا المنظور مع فكر المنظمات الدولية ولكن الطرح ضمن هذا التوجه يبدو أكثر التصاقا بحاجات وأولويات أفراد مجتمعاته .

الافتراضات التي يقوم عليها هذا المنظور :

- في حين تدعو نساء العالم الأول إلى تحرير النساء كهدف أساسي وحيد لحركات المرأة تعتقد نساء العالم الثالث أنه طالما أن الناس جميعا في العالم الثالث غير أحرار فلا معنى لمطالبتهن بالتحرير فكيف يناضلن للمساواة بالرجال بينما الرجال نفسهم مضطهدون إن المنطلق الأساسي

لهذا المنظور يختلف عن ذلك الذي تستند إليه حركات المرأة في المجتمعات الغربية ومن هنا فإن منظري حركات النساء في العالم الثالث يرون أن منظروهم للتمكين لم يكن استلهاما أو فرضا من النساء الغربيات ولكنه برز بتأثير التاريخ المختلف لنساء العالم الثالث.

- أن عضوية النساء العاملات في الحركات النسوية الغربية أمر معترف به وظاهر في الحركة الجمعية للمجتمع بينما نساء العالم الثالث لا يجدن الاعتراف والاستقلالية لتنظيم أنفسهن كناشطات في مجال قضايا المرأة (Davis,1998)
- إن تطور الحركات النسوية الغربية قام على انشغالها بالتركيز على مشاكل النساء العاملات الغربيات اللواتي يحصلن على أجور مرتفعة وحققن مكاسب كثيرة ولكن غالبية النساء في الغرب أيضا . وتضيف أفشار (Afshar,2000)انه إذا كانت الحركة النسوية العالمية تقبع تحت خطر الاندثار فالسبب أنها فشلت في الازدهار وإعادة إنتاج ذاتها لتلبية حاجات واستلهامات النساء حول العالم.
- يعتقد منظرو الحركات النسوية للعالم الثالث أن أهم عناصر نجاح هذه الحركات يعتمد على المرونة والاستعداد للنظر في أولويات النساء في بقاع مختلفة ووجهات نظر متباينة مع القدرة على استبصار الروابط التي توحد النساء في كل المعتقدات والأجناس .
- يرى العديد من المنظرين لهذا المنحي انه يختلف عن اتجاه المساواة الذي ساد لدى الحركات النسوية الغربية التي انطلقت أثناء العقد الذي خصصته الأمم المتحدة للمرأة والذي سعى إلى ترسيخ المساواة بين الجنسين في عمليات التطوير المجتمعية نظرا لأن المنطلقات والأهداف والأولويات والإستراتيجيات مختلفة لدى المنحيين.

وغيرها والتي تجمعت قبيل المؤتمر العالمي للنساء في نيروبي والتي قدمت منظورها حول مجتمع المستقبل البديل (moser , 1993) والذي كان على النحو التالي:

- نريد مجتمعا خاليا من اللامساواة المرتكزة إلى الطبقة والنوع الاجتماعي أو الجنس البشري.
- نريد مجتمعا تصبح فيه الحاجات الأساسية حقوقا رئيسة وتنمحي فيه كل أشكال الفقر والعنف.
- في المجتمع الذي ننشد يعطي كل فرد (رجلا كان أو امرأة) الفرصة كاملة لتطوير إمكاناته وإبداعاته ويؤطر علاقاته الإنسانية التضامن مع الآخرين والوعي بذاته .
- ولمزيد من الإيضاح لمفهوم التمكين ضمن هذا المنظور نقدم أهم ملامح مشروع (dawn) الذي يمثل فلسفة التمكين وينبثق منها في خططه

الإجرائية إذ يقترح كمرحلة تمهيدية الشروع بعمليات تحويلية للبنى التي ترسخ تبعية النساء وذلك لإحداث تغيرات في القانون والمؤسسات المدنية وأنظمة الملكية الحقوقية والمؤسسات الاجتماعية ويقوم هذا المشروع على تطوير آليات الحراك السياسي والقانوني في المجتمع ورفع الوعي وإحداث تغيرات في النظام التعليمي الرسمي وكل هذه الآليات تهدف إلى رفع الوعي الجنوسي وتشكل جزءا رئيسا من عملية التخطيط التنموي .

ويميز القائمون على هذا المشروع بين الاستراتيجيات قصيرة المدى وتلك طويلة المدى فهم على المستوى الثاني يسعون إلى تحرير الأمة من السيطرة الأجنبية ومن الفكر الغربي واستراتيجياته المستوردة في حين يسعون ضمن الاستراتجيات قصيرة المدى إلى تزويد النساء بطرق للاستجابة للأزمات الراهنة في مجتمعاتهن من خلال تعريفهن بآليات إنتاجية متعددة وتدريبهن في مجالات العمل والوظيفة .

النظريات المفسرة لتمكين مشاركة المرأة في التنمية:

- ـ نظريات التمكين النسوي :

وهناك عدة من النظريات التي تناولت واقع المرأة ومدى ارتباطه بالأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية في المجتمع وهذه النظريات هي: نظرية التطبيع الاجتماعي نظرية الفوارق الجنوسية النظرية البنيوية ، النظرية الفكرية (الهدمية) والتي تعتبر نظريات المفسرة.

وسنناقش منطلقات وإسهامات كل من هذه النظريات في تفسير الجنوسة ومعتقدات متبنيها حول كيفية تمكين المرأة ثم نخلص إلى أوجه القصور في الطروحات التي تتبناها كل منها.

يتفق متبنو هذه النظريات بداية على أن التنميط الجنوسي ما زال شائعا في التعليم وفي مواقع العمل وفي القيادة السياسية وأن النساء ما زلن يحصلن على دخل أقل من الرجال وما زلن يعملن في مهن الخدمات وما زال تواجدهن قليلا في الفروع التنموية وأن الرجال بارزون في مواقع القيادة بينما يصل إليه عدد قليل من النساء وأن أعداد الرجال تفوق أعداد النساء في الأعمال السياسية والمهن ذات الأجر المرتفع .

نظرية التطبيع الاجتماعي : إن المتتبع للفكر الذي ينطلق من هذا المنحى يلحظ أنها سادت في السبعينات من القرن الماضي ويرى ثوميبسون (٢٠٠٣ thomposon) أنه استمرت إلى بدايات الثمانينات من القرن الماضي ، وتستند في إطارها الفكري إلى مقولة أن أداء النساء في فروع تنموية ضعيف بسبب التنشئة الاجتماعية وإن النساء يمتلكن القدرات الفكرية والجسدية اللازمة لتولي مثل هذه الأمور مثل الذكور تماما وحين لا يقوم الآباء والمربون بتطبيع النساء اجتماعيا وحين يتعاملون معهن بعدالة فإن النساء يستطعن أن يتملكن القدرات الفكرية والجسدية اللازمة للمشاركة في التنمية مثلهن مثل الذكور .

ولعل مناقشة أهم المبادئ التي ترتكز إليها هذه لنظرية يعين في التعرف علي أهم منطلقاتها وهي :

يرى متبنو هذه النظرية من أمثال ميرا سادكر myra sadker ودافيد سادكر david sadker وروبرت هول rbert hall أن الخصائص النسوية الملاحظة ليست سمات طبيعية للأنوثة ولكنها نتيجة للتربية الدونية التي تخضع لها النساء فهن يتعلمن منذ بدايات الطفولة المبكرة أن ينظرن لنفسهن على أنهن ضعيفات لا حول لهن ولا قوة ، وأن يقسن قدرتهن في ضوء قدرات الآخرين ومن خلال الأسرة والمدرسة والمجتمع بأسره تتعلم الفتيات سلوك رفض الذات وتقوم صور وسائل الإعلان على تعزيز الرسالة بأن للنساء دورا تكميليا تجميلياً وليس دورا نشاطا فاعلا . كما أن السلبية التي تظهرها الفتيات والتردد إنما هما نتيجة مباشرة لكيفية التعامل معهن في مراحل سابقة (thompsom 2003) لو كان الآباء يتوقعون من بناتهم كما يتوقعون من أبنائهم لتطبعت شخصية المرأة وأصبحت مثل الرجل.

وتأكيد على ذلك المقولة التي تقول" عامل الفتاة على أنها فرد عقلاني ، وسوف تثبت لك بأنها تمتلك الذكاء والاستقلالية والثقة بالذات والقدرة على الإبداع كالفتى تماما".

إن التنظير المرتبط بنظرية التطبيع الاجتماعي كما يؤكد سادكر وسادكر (sadker & sadker, 1997) لا يتعرض للفوارق الجنوسية بين الذكور والإناث لأنهم يعتبرون الأنوثة وسائر أشكال الاختلاف أثر مصطنع ومجرد ناتج من نواتج التعامل غير المتساوي مع الفتيات ويركز التنظير المرتبط بها على ما ينقص النساء وليس على ما يميز الرجال .

يؤكد منظرو هذا المنحي أن التمكين الاجتماعي في إطار هذه النظرية يعني كما يشير تومبسون أن يعامل أولياء الأمور والقائمون على النظام التربوي كافة الفتيات بنفس الطريقة التي يعاملون بها الفتيان(1993 . miller) .

ونختم بأهم إسهامات هذه النظرية في مجال تمكين المرأة وهي :

- إعادة النظر في قضية انضمام النساء لفروع التنمية إذ أنها تقلل من أهمية الادعاءات بأن النساء ليس لديهن الاهتمامات أو القدرات للمشاركة في التنمية .
- إن سياسات الإصلاح الناجمة عن النقاشات المستندة إلى نظرية التطبيع الاجتماعي ساهمت في إعادة النظر في اللاإنصاف المؤسسي طول الأمد في بعض الأنظمة الاجتماعية.
- الإصرار على معايير محايدة جنوسيا كما ساهمت هذه النظرية في تقديم تحد جاد حول مساهمات النساء في مجتمعاتهن ليس على مستوى المحلي فقط وإنما في الإطار المجتمعي العريض.

٢) نظرية الفوارق المجنوسية " gender differences

يرى أصحاب هذه النظرية أن الفوارق بين الجنسين أمر ها م يجب الإقرار به في النظام التربوي والاجتماعي وأنه من النظام التربوي بدلا من أن يطبع الفتيات ليصبحن مثل الفتيان أن يرفع من قيمة الخصائص المرتبطة بالإناث وهم يؤكدون أن المشكلة التربوية للفتيات تكمن في انخفاض درجة الانسجام بين ثقافة الاجتماعية والثقافة الأنثوية ولعلنا نضيف أن إحساس النساء بالغربة وعدم القدرة على التكيف يخلق للنساء وضعا لا يجدن فيه معنى لعالمهن مما قد يتسبب في سلبيتهن وعدم مشاركتهن في مجتمعاتهن أما الأسس والمبادئ التي تقوم عليها هذه النظرية فق ما يشير إليه منظروها فهي :

إن النساء يمكن أن يكن مساويات للرجال دون أن يكن شبيهات لهم وإن علينا إن نحترم التنوع في الطبيعة الإنسانية للذكور ولإناث وان نأخذ قيم كقيم الرجال مستقلة وموازية في الاهمية لقيم الرجال وأنها تنبع من الإنجاز النسوي والهوية النسوية .

على الرغم من اتفاق منظري هذا المنحنى مع منظري التطبيع الاجتماعي إلا أن تومبسون يشير إلى قضية هامة وهي أن النساء يجب إن لا يميز ضدهن في المجال العام وأن هذا لا يعني أن النساء يجب أن يعاملن على أنهن نظائر الرجال وأنما يعني ا ن لا يعامل اختلاف النساء عن الرجال كقاعدة للتميز فتهميش مهارات ومعرفة النساء شكل من أشكال التمييز ضدهن .

٣) النظرية البنيوية " structural theory

تنطلق هذه النظرية من تركز القوة والامتيازات في أيدي الأقلية ويري متبنو هذه النظرية أن السلطة نوع من التملك من خلال القانون والمعايير والممارسات ويبحثون في كل أنواع العدالة سواء كانت الجنوسة أم أنواعا أخرى من اللاعدالة.

أما أهم المبادئ التي تقوم عليها هذه النظرية فهي :

- إن إقصاء مجموعات من المجتمع هو أمر مهم لا بد أن يفهم بعمق لأن التاريخ السائد يركز على القادة السياسيين والعسكريين كما يركز على الأفراد الذين يمجدهم الاتجاه العام بينما الأفراد الذين يمثلون الاتجاه الخاص مثل الخدم والعبيد وأولئك الذين لم يقدموا إنجازات سجلها التاريخ فإنه يتم إقصاؤهم لذا فإن معايير الفروع التربوية تمنع من أن يروا معظم الناس من السود والنساء البيض ومعظم إفراد الطبقة العاملة على أنهم قاموا بمساهمات ذات معنى لصنع التاريخ.
- ثمة أنماط من الإقصاء على أساس النوع الاجتماعي أو الجنس البشري أو على أساس الطبقية الاجتماعية لذا فإن من الصعب على الأفراد التعرف على شكل آخر يتمثل في المساهمة الجمعية ويرى متبنو هذا المنحي أن ثمة حاجات للاستقصاء الدقيق المستند إلى النظريات لنتمكن من التساؤل حول كفاية التفسيرات الشائعة حول إقصاء مجموعات بعينها .
- إن الاضطهاد لبعض فئات المجتمع يخدم مصالح أشخاص آخرين فعندما تتفوق مجموعة تتسم بالتبعية على مجموعة تسيطر عليها تبدأ بإعادة

النظر في المعايير ، فحينما تتفوق النساء ويحصلن على أمتيازات أعلى تبرز قضايا مثل أسس النجاح وقد تثار عوائق لتحد من تقدم النساء في مجال القرار وقد يبحث في الانتخابات نفسها ومدى شرعيتها ، وإذا كان المجتمع سيستفيد من حدوث تغير في مكانة النساء ، ويقدم لنا مثلا حول ذلك فهو يرى أن فكرة أن البيت هو المكان الطبيعي للمرأة هي فكرة شائعة ثقافيا وتاريخيا ولكن يتم التغاضي عنها بسهولة في أمريكا مثلا إذا كان هناك نقص في العمال وحاجة لأيدي عاملة وليس اعترافا بقدرات المرأة .

أما أهم إشكال التمكين التي يقترحها منظور هذا المنحى فهي:

إن المنحي البنوي وليس الأيديولوجية الشائعة هي التي تمكن من تطوير الإطار العام لثقافة معارضة تستطيع أن تقف فيوجه الثقافة السائدة ويقوم هذا المنحي على التعريف بنظريات تتحدى الوقع من مثل النظرية النسوية الماركسية والراديكالية النسوية وغيرها فإنهم يكتسبون الأدوات ليستخدموها في تحدي علاقات القوة ثم يستطيعون أن يتفحصوا التناقضات في خبرتهم الخاصة ويجابهوا العلاقات التي تكتنف الأيديولوجية السائد ة والوصول للخبرة الحقيقية .

يمكن أن يقدم دراسات حول المرأة ولكنها لا تهدف فقط لتصحيح الثقافة السائدة ولكن لجعلهم يتأملون في نصوص تركز على المرأة وفي تحليلات تزودهم بمنظور بديل غني ومتطور حول علاقات القوة السائدة وأن يسعوا نحو فهم مواقف النساء من خلال أدوات تتولد من خبرة النساء أنفسهن (الخالدي،٢٠١١: ٤٤).

٤) النظرية التفكيكية (الهدمية) deconstructive theory

تختلف هذه النظرية عن سابقاتها في المنطلق الرئيسي الذي تنطلق منه فبينما يأخذ التحليل المنبثق من النظرية البنيوية البني التي تخدمها علاقات القوة على أنها ثابتة مثل المجتمع الأبوي ، أو قضية الجنس الأبيض يرفض متبنو النظرية الهدمية هذه البناءات ويعيبون على أصحاب نظرية التطبيع الاجتماعي أنهم يعملون في نظام بطركي ويحاولون أن يغيروا بل إن منظري النظرية التفكيكية يرون أنه لتحدي المجتمع البطركي على المرء أن يكون خارجه وحينها يصبح من الممكن وجود ما يسمح ببناء معان جديدة .

أما أهم المبادئ التي ترتكز إليها هذه النظرية فهي :

- التعامل مع البني المجتمعية بالكثير من الارتياب بل إن المنطلق الرئيسي الذي تقوم عليه هذه النظرية كما يوضح thomposon هو رفض فكرة أن بنية معينة على شاكلة معنية هي أمر طبيعي لذا فإن وجود مثل تلك البني على نحو معين واعتبار ذلك أمرا بدهيا هو ما ترفضه النظرية الهدمية .
- إن الادعاءات حول الهوية يمكن أن تفهم من خلال شبكة من المرجعيات حول نقيض الشيء ومن خلال التركيز على الأنظمة الرمزية المختلفة

لصنع المعني ومن هنا فمتبنو هذه النظرية يرون أن الثنائيات التي تؤطر ما نأخذه على أنه طرق حتمية في وصف خبرتنا يمكن أن نثبت أن ليست إلا جزء من معرفتنا حول الجنوسة أو الفوارق الجنوسية ونلحظ مما تقدم أن هذه النظرية تأخذنا بعيدا عن الأسئلة الجوهرية السائدة حول المشاركة المجتمعية للمرء وغيرها مما تطرحه الحركات النسوية .

- حيث أن عاداتنا وتوقعاتنا تنظم ما نرى وكيف نراه فإن إعادة النظر في البني المجتمعية تفسح المجال لإيجاد بني جديدة .
- ومن إسهامات هذه النظرية توضيح التناقضات الظاهرية . والتناقض والمبالغات والقراءة ما بين السطور للخطاب الذي تستخدمه آليات الاضطهاد والممارسات الاضطهادية ، وهي تسلط الضوء على آليات الاضطهاد النسوي السائدة ضمن المجتمعات (الخالدي،٢٠١١: ٤٦).

- الدراسات السابقة التي تناولت تمكين المرأة

دراسة هناء خليل ٢٠٠٣ إشارات الدراسة إلى المتغيرات الاجتماعية وآثارها على أدوار المرأة ونوهت أن الواقع الاجتماعي للمرأة يؤثر مباشرة على كيفية أدائها لأدوارها بل وعلى فكرتها عن مكانتها الاجتماعية وأن المجتمعات الريفية تختلف عن تلك الحضرية في النظرة إلى مشاركة المرأة ومن ثم يتعاظم المعوق الثقافي والاجتماعي للمرأة الريفية.

دراسة سلطانة مايروا: تناولت الدارسة تمكين سكان المجتمع من خلال فتح أفاق جديدة للمشاركة التطوعية خاصة في ضوء حاجة المرأة لتمكينها كإنسانة وربة أسرة وزوجة وأم تتطلع إلى حياة إنسانية وعائلية قائمة على إساس المشاركة العادلة والمنصفة في ثمار التنمية وفرص الحياة والعمل والتعليم والرعاية الصحية والمشاركة الاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها .

دراسة هدى عبد الفتاح: أشارت إلى أن المنظمات النسائية لها القدرة على مساعدة المرأة للمشاركة في عمليات التنمية ومساعدتها على حماية حقوقها.

دراسة نيفين عبد المنعم أكدت على أن الجمعيات الأهلية تمكن المرأة من القيام بدورها في تنمية المجتمع من خلال مساعدة طريقة تنظيم المجتمع لسكان المجتمع على تنظيم أنفسهم بتقوية العلاقات الاجتماعية وتنمية شعورهم بالمسئولية تجاة المجتمع ككل وتسهيل المشاركة.

ودارسة أقبال الأمير التي أكدت من خلالها على ضرورة تدعيم الجمعيات الأهلية حتى تستطيع أن تدعم قدرة المرأة على المشاركة الاجتماعية والسياسية وأن تركز على حقها في اتخاذ القرار.

دراسة منال فاروق فقد أكدت على تركيز سياسات تمكين المرأة التي تتبناها الجمعيات الأهلية على تقديم الخدمات وخصوصاً التعليم والتدريب والمشروعات الإنتاجية الصغيرة كما تعتمد على زيادة وعي المرأة.

دراسة محمود عرفان: الذي استخدم استراتجية التمكين وزيادة تنمية المرأة في تنمية المجتمع حيث ركز في برنامج التدخل المهني على استخدام المساعدة الذاتية لمواجهة مشكلات البيئة واستخدام المساندة والعدالة في توزيع الخدمات.

دراسة لبنى عبد المجيد وقد أثبتت نتائج الدراسة وجود ارتباط بين ضعف توفر عناصر التمكين بجمعيات المرأة كتنظيمات محلية وبين ضعف قدرتها على مواجهة احتياجات ومشكلات المرأة بالمجتمعات المحلية.

التعليق على الدراسات السابقة:

- إشارات معظم الدراسات أن المرأة تعاني من عدة مشكلات وهي عدم إتاحة الفرصة لها من قبل المجتمع بالمشاركة في صنع القرار، عملية التنمية،وعدم المساواة بينها وبين الرجل وخاصة في العمل كما أن المرأة التي تعيش في المناطق العشوائية تعاني من الفقر، الأمية،انخفاض المستوى الصحي،هشاشة دورها في الأسرة والمجتمع وهذا اتضح في دراسة عرفان،إقبال الأمير.
- أشارت الدارسات السابقة إلى أن هناك ضرورة ملحة لتبني العديد
- من الأنشطة والبرامج والسياسات التي تنفذ على المستوى القومي والمحلي لمساعدة المرأة على الخروج من الأوضاع السيئة التي تعيش فيها واتضح ذلك في دراسة لبنى عبد المجيد.
- استخلصت الباحثة من الدراسات السابقة أن مهنة الخدمة الاجتماعية تساهم بفاعلية من خلال تها معارفها ومهارتها وقيمها في حل مشكلة المرأة بمساعدتها على أكتساب المقدرة على تفهم وضعها والتعرف على أمكانياتها والمشاركة في تنمية المجتمع المحلي.
- لم تشير معظم الدارسات إلى أهمية تمكين المرأة العربية بصفة خاصة وإنما ركزت على المشاركة السطحية بما يتناسب مع قدرتها ووضعها الاجتماعي.
- وأن ما تتميز به الدراسة الحالية هي التركيز على تمكين المرأة من المشاركة في التنمية بجميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والصحية عارضة وجهة نظر القوانين الدولية الداعمة لهذه الدراسة محاولة من خلالها النهوض بالمرأة السعودية ألى التحرر والرقي بمجتمعها من خلال فكرها وثقافتها.